



جامعة: 08 ماي 1945 – قالمة

كلية: الآداب واللغات

قسم: اللغة والأدب العربي

الأستاذ: د. عبد الناصر درغوم

الشعبة: دراسات لغوية

التخصص: لسانيات عامة

المقياس: أصول النحو

المستوى: الثانية ليسانس

مدخل إلى علم أصول النحو

أولاً: النحو وأصول النحو: المصطلح والمفهوم:

نهدف في هذا المطلب إلى بيان أوجه الفرق بين علم النحو وعلم أصول النحو، وذلك حتى يتضح ما بين العلمين من اختلافات وتباين، ولذلك فإننا سنوجز الفوارق على أساس مبادئ كل منهما، وهي في الأصل ما يذكره أهل العلم في مقدمات العلوم¹، وقد نظمها الصبّان (ت1206هـ) بقوله [الرجز]:

إن مبادي كل علم عشرة: ... الحد، والموضوع، ثم الثمرة

ونسبة، وفضله، والواضع ... الاسم، الاستمداد، حكم الشارع

مسائل، والبعض بالبعض اكتفى ... ومن درى الجميع حاز الشرفا

وبيانها في علم النحو وعلم أصول النحو ما يلي:

المبدأ	علم النحو	علم أصول النحو
الحدّ	علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً.	علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل.

¹ - مبادئ العلوم العشرة:

- الحد: التعريف.
- الموضوع: موضوع العلم.
- الثمرة: الغاية من دراسة العلم.
- النسبة: علاقة العلم بغيره من العلوم.
- الفضل: فضل العلم وأهميته.
- الواضع: المؤسس الأول للعلم.
- الاسم: اسم العلم.
- الاستمداد: أصل استخراج مباحث العلم واشتقاق مسائله.
- الحكم: حكم الشرع في تعلم العلم.
- المسائل: مسائل العلم ومباحثه وقضاياها.

الموضوع	الكلم العربية إعرابا وبناء.	أدلة النحو الإجمالية.
الثمرة	التحرّز من اللحن.	قال ابن الأنباري: "قائده: التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتباب" [الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة].
النسبة	هو من علوم اللغة العربية وآدابها؛ قال ابن الأنباري: "علوم الأدب ثمانية: النحو، واللغة، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب وأنسابهم" [نزهة الألباء في طبقات الأدباء].	ألقه ابن الأنباري بعلوم الأدب الثمانية؛ حيث قال: "ألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما؛ وهما علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو" [نزهة الألباء في طبقات الأدباء].
الفضل	هو دعامه العربية وقانونها الأعلى.	هو الحافظ لقانون النحو والأصل لقواعده.
الواضع	أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ).	أبو البركات ابن الأنباري (ت 577هـ).
الاسم	علم النحو، علم العربية.	علم أصول النحو.
الاستمداد	من السّمعيّات ² .	من السّمعيّات والنحو، على منوال أصول الفقه.
الحكم	فرض كفاية.	فرض كفاية.
المسائل	القواعد الجزئية للنحو، مثل: - الفاعل مرفوع. - المفعول به منصوب. - المضاف إليه مجرور.	القواعد الكلية للنحو، مثل: - السماع مقدم على القياس. - إجماع العرب حجة في العربية. - الاستصحاب معتبر عن عدم الدليل.

² - السّمعيّات: نعني بها المنقولات: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعرا ونثرا.

ثانياً: النشأة والمرجعيات:**1-نشأة علم أصول النحو:**

إن المتأمل لتأريخ النحو وأصوله ليجد أنهما قد نشأ نشأة متزامنة متداخلة؛ حيث بدأ الكلام على الأصول النحوية بالموازاة مع الكلام عن المسائل النحوية، دون تفريق بين أصل وفرع؛ والمؤرخون للنحو يذكرون أن وضعه كان يقوم على السماع، والقياس والتعليل، وهي من صميم مباحث الأصول، ثم هذا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) -وهو قريب عهد بنشأة النحو- يقول عنه ابن سلام الجمحي: "كان أول من بعج النحو، ومدَّ القياس، وشرح العلل" [طبقات فحول الشعراء]، وعلى منهاجه تلميذه عيسى بن عمر النخعي (ت149هـ)، وقد أثر عنهما مواقف معروفة في تخطئة الشعراء الذين حادوا عن القياس في بعض أشعارهم كالفرزدق والنابغة وغيرهما.

ولئن كانت النشأة لأصول النحو قد بدأت مع النحو تطبيقياً، فإنها تنظيرياً قد بدأت في أولياتها مع أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) في كتابه "الخصائص"، حيث عالج فيه الكثير من الموضوعات الأصولية؛ كالسماع، والقياس، والعلل، والاستحسان، والإجماع، والاطراد والشذوذ، والاحتجاج... لكنه كما قال السيوطي: "أكثره خارج عن هذا المعنى، ليس مرتباً، وفيه الغث والسمين، والاستطرادات" [الاقتراح]؛ ولهذا لم يعد ابن جني مؤسس هذا العلم.

ثم كانت النشأة الحقيقية مع ابن الأنباري (ت577هـ) في كتابيه "لمع الأدلة في أصول النحو"، و"الإغراب في جدل الإعراب"؛ إذ تناول في الأول مباحث أصول النحو كالمقدمات التأسيسية، والأصول بأنواعها: النقل، القياس، الاستصحاب، والاستحسان، وأما الآخر فتناول فيه مباحث أصولية تكميلية في الجدل النحوي؛ وعليه فهو يعتبر المؤسس الفعلي لعلم أصول النحو؛ لتخصيصه كتابيه لعرض مباحث هذا العلم، وجمعه لأكثر مسائله، فضلاً عن تصريحه بوضعه لهذا العلم وإضافته إلى علوم الأدب؛ يقول: "علوم الأدب ثمانية: النحو، واللغة، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصناعة الشعر، وأخبار العرب وأنسابهم؛ وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما؛ وهما علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو" [نزهة الألباء في طبقات الأدباء].

ثم جاء جلال الدين السيوطي (ت911هـ) بكتابه "الاقتراح في أصول النحو" فشيّد أركان هذا العلم، وتمّ بناءه، يقول: "هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أُنقِمْ إلى تهذيبه، وهو أصول النحو، الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين، وتشتت في أثناء كتب المصنفين، فجمعه وترتيبه صنع مخترع، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع، لأبرز في كل حين للطالبيين، ما تبتهج به أنفس الراغبين" [الاقتراح].

فتأخّر ظهور السيوطي في الزمن قد سمح له بجمع ما كُتِب قبله في الأصول، فهذبه، ورتبه، وزاد عليه مباحث من مصادر متنوعة، ومن اجتهاده، فكان كتابه في الغاية من الإتقان وجودة الصنعة، ولا أدل على ذلك من كثرة الشروح والحواشي والتعليقات عليه، ومن أشهرها كتابان عظيمان "داعي الفلاح لمخبات الاقتراح" لابن علّان (ت1057هـ)، و"فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح" لابن الطيب الفاسي (ت1170هـ) وغيرهما في القديم والحديث كثير.

2- مرجعيات علم أصول النحو:

يُجمع من كتب في علم أصول النحو على أن المرجعية الأولى والأساسة له هي علم أصول الفقه، يقول ابن جني مشيراً إلى منهجه في تناول الأصول النحوية: "لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه" [الخصائص].

ويقول ابن الأنباري: "علم أصول النحو [...]؛ على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى؛ لأن النحو معقول من منقول؛ كما أن الفقه معقول من منقول، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما" [نزهة الألباء في طبقات الأدباء]، ويقول أيضاً في إطار الموازنة بين العلمين: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروع وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله" [الإغراب في جدل الإغراب ولمع الأدلة].

ويقول السيوطي: "أصول النحو، الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه [...].

ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم" [الاقتراح].

ويؤكد ذلك سعيد الأفغاني (ت 1997م)، مبيّناً أثر مناهج العلوم الدينية على مناهج النحو لاسيما أصول الفقه، فيقول: "إن علماء العربية احتذوا طريق المحدثين؛ من حيث العناية بالسند، ورجالاته، وتجريحهم، وتعديلهم، وطرق تحمّل اللغة، وكانت لهم نصوصهم اللغوية، كما كان لأولئك نصوصهم الدينية، ثم حذوا حذو المتكلمين في تطعيم نحوهم بالفلسفة والتعليم، ثم حاكوا الفقهاء أخيراً في وضعهم للنحو أصولاً تشبه أصول الفقه، وتكلّموا في الاجتهاد كما تكلم الفقهاء، وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع، والقياس، والإجماع، وذلك أثر واضح من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة " [في أصول النحو].

فظهر بهذا الأثر الكبير والجلي لأصول الفقه في أصول النحو، ومن تأمل كلا العلمين وجد ذلك واضحاً بيّناً، ومن مظاهر هذا التأثير:

- **المصطلح:** فمصطلحات أصول النحو هي في أغلبها مصطلحات أصول الفقه، مثل: القياس، العلة، الإجماع، استصحاب الحال، الاستحسان، الدليل، الاستدلال، التعارض، الترجيح، الاجتهاد..
- **المنهج:** فمنهج أصول النحو في مباحثه، وترتيبها، ومسائلها، وفصولها، وكيفية تناولها... كل ذلك على مثال أصول الفقه، وقد صرح بذلك السيوطي بقوله: "ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم" [الاقتراح].

ومن تبعات التأثير الظاهر لأصول النحو بأصول الفقه جعل التأليف في أصول النحو تابعا للأصول الفقهية لمؤلفيها، ويظهر ذلك جلياً في موقف ابن مضاء القرطبي الظاهري (ت 592هـ)، الذي حمله مذهبه الفقهي المنكر للقياس والعلة على محاولة نقض أصول النحو، المتمثلة في القياس والتعليل مخالفاً بذلك الجمهور.

ثالثاً: التأليف ورواده:

باستعراض أدبيات التأليف في علم أصول النحو، نجد أول ظهور للمصطلح -فيما وصل إلينا من الكتب- مع أبي بكر بن السراج (ت316هـ)، في كتابه "الأصول"، وهو من أشهر الكتب التي ألفت في النحو بعد كتاب سيبويه وقد فاقت شهرته ما كتب قبله؛ يقول فيه أبو بكر الزبيدي "من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن"، غير إن المراد بمصطلح الأصول عنده غير ما اصطلح عليه في علم أصول النحو؛ من الأدلة النحوية كالسماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال وغيرها، ولهذا لا نجد لها في كتابه أثراً إلا كلاماً له عن العلة في مقدمة كتابه؛ حيث قال: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة [...] وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع؛ لأنه كتاب إيجاز [الأصول]، ثم يتفرغ بعد ذلك إلى تناول مباحث النحو والتصريف الخالصة.

وقد نبه على هذا ابن جني بقوله: "فأما كتاب أصول أبي بكر [ابن السراج] فلم يلزم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أولهن وقد تعلق عليه به، وسنقول في معناه [الخصائص]، وهذا يحيلنا إلى أول من ألف في مباحث علم أصول النحو، وهو ابن جني.

1- الخصائص لابن جني:

ابن جني بكتابه الخصائص قد "فتح آفاقاً رحبة لمن بعده، ووضع أصولاً في اللغة والنحو كان معظم الباحثين بعده عالة عليه، غير إنه لم يجعل كتابه مستقلاً في هذه المباحث، وإنما تجاوزها إلى علم اللغة ومفردات النحو وقواعد الصرف وعلم الأصوات وغير ذلك من علوم العربية؛ فلذلك لم يُعَدَّ أول من ألف في أصول النحو على شكل منفرد مستقل"³.

3 - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ص10.

2- لمع الأدلة في أصول النحو والإغراب في جدل الإغراب لابن الأنباري:

بعد ابن جنّي "يأتي الكمال أبو البركات الأنباري المتوفى سنة 577هـ ليرفع القواعد التي أرساها من سبقه من العلماء، فيجمع المتفرق منها، وينظمها في أبواب وفصول مرتبة، ويطلق عليها علم أصول النحو، وذلك في كتابه لمع الأدلة في أصول النحو [...] وبهذا نتبين أن أول من فكر في جمع مباحث علم أصول النحو وجعلها علما مستقلا يأخذ اسما مبتكرا هو الكمال أبو البركات الأنباري [...] ولابد من الإشارة هنا إلى أن هناك محاولات سبقت الأنباري في التأليف لهذا العلم؛ فقد ذكرت بعض كتب التراجم بعضا من تلك المحاولات غير إنها لم تصل إلينا ولم نعرف عنها كثيرا"⁴.

3- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي:

شهد التأليف في علم الأصول فتورا بعد ابن الأنباري "اعتمادا على ما أُلّف فيه دون حاجة إلى تكرار التأليف فيه، حتى نهاية القرن التاسع الهجري؛ حيث جاء السيوطي فألف كتابه المعروف بالاقتراح في أصول النحو، وقد رتبته على مقدمة وسبعة كتب، واستمد فيه من كتاب الخصائص لابن جنّي، وكتاب لمع الأدلة للأنباري، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ومصادر أخرى، وقد حظي الاقتراح بعناية العلماء بالشرح والتوضيح ولا يزال قسم منها مخطوطاً"⁵.

4- كتب أخرى:

ألّف كتب أخرى في علم أصول النحو بعد السيوطي، لعل أشهرها كتاب "إرتقاء السيادة في علم أصول النحو" ليحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري (ت1096هـ)، ويظهر فيه جليا تأثره بالكتب الثلاثة العُمد في هذا العلم، سواء في ترتيب المباحث أو في أسلوب العرض والتأليف.

4 - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ص11.

5 - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ص12.

وفي العصر الحديث كتبت مؤلفات كثيرة في علم أصول النحو بين شرح لبعض الكتب السابقة أو اختصار لبعضها الآخر أو تأليف مستقل يعرض لما ذكره القدماء، وقد يتخلل ذلك نقد أو مراجعة أو مقابلة بما استجد في علوم اللسان، غير إن أكثر مادة هذا الكتب لم تعرف جديدا يذكر -غالبًا- غير ما أتى به السيوطي في اقتراحه، ومنها على سبيل التمثيل:

- أصول النحو العربي في رأي النحاة وابن مضاء وضوء اللسانيات الحديثة-محمد عيد.
 - أصول النحو العربي-محمد خان.
 - أصول النحو العربي-محمد خير الحلواني.
 - الإصباح في شرح الاقتراح-محمود فجال.
 - الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه-خديجة الحديثي.
 - في أدلة النحو-عفاف حسانين.
 - في أصول اللغة والنحو-فؤاد ترزي.
 - في أصول النحو-سعيد الأفغاني.
 - المدخل الجامع في أصل نظرية النحو العربي-مقران فصيح.
- وأما الدراسات المفردة في موضوع من موضوعات الأصول، أو قضية مفردة من قضاياها فهي من الكثرة بحيث يتعذر إحصاؤها، ومنها على سبيل التمثيل:

- الإجماع دراسة في أصول النحو العربي-محمد المشهداني.
 - الإجماع في الدراسات النحوية-حسين حسين.
 - الحديث النبوي في الشعر العربي-محمود فجال.
 - من قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه-أحمد حامد.
 - موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف-خديجة الحديثي.
- وغيرها كثير، لكنه لا يفي بتغطية كثير من القضايا الشائكة والعالقة إلى اليوم في علم الأصول.